

المحتويات

الصفحة

269.....	الفصل العاشر موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف
269.....	موازين المدفوعات
270.....	الموازين التجارية
273.....	موازين الخدمات والدخل والتحويلات
274.....	موازين الحسابات الجارية
276.....	التدفقات الرأسمالية والموازين الكلية ⁰
277.....	الاحتياطيات الخارجية الرسمية
278.....	الدين العام الخارجي
281.....	موقف المديونية
282.....	أسعار صرف العملات العربية
282.....	نظم وسياسات الصرف
283.....	تحرير القيود على الصرف
284.....	تطورات أسعار الصرف العربية
286.....	ملحق (1/10) : موازين مدفوعات الدول العربية
286.....	(2000-1995)
287.....	تابع ملحق (1/10) : موازين مدفوعات الدول العربية
287.....	(2000-1995)
288.....	تابع ملحق (1/10) : موازين مدفوعات الدول العربية
288.....	(2000-1995)
289.....	تابع ملحق (1/10) : موازين مدفوعات الدول العربية
289.....	(2000-1995)
290.....	تابع ملحق (1/10) : موازين مدفوعات الدول العربية
290.....	(2000-1995)
291.....	ملحق (2/10) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي
291.....	(2000-1995)
292.....	ملحق (3/10) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي
292.....	(2000-1995)
293.....	ملحق (4/10) : الاحتياطيات الرسمية للدول العربية*
293.....	(2000-1995)

ملحق (5/10) : تغطية الاحتياطيات الرسمية للدول العربية للواردات بالأشهر	294
(2000-1995)	294
ملحق (6/10) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة	295
(2000-1995)	295
ملحق (7/10) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	296
(2000-1995)	296
ملحق (8/10) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة	297
(2000-1995)	297
ملحق (9/10) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات	298
(2000-1995)	298
ملحق (10/10) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2000	299
ملحق (11/10) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار (متوسط الفترة)	300
(2000-1992)	300
ملحق (12/10) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة)	301
(2000-1992)	301

الفصل العاشر موازن المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف

موازن المدفوعات

يعتبر عام 2000 عاماً مميزاً على صعيد الأداء في موازين المدفوعات لمجموع الدول العربية. فبفضل المستوى المرتفع لأسعار النفط والذي استمر طوال العام، بلغت القيمة الإجمالية للصادرات العربية أعلى مستوياتها على الإطلاق. وعزز من أثر ذلك على حصيلة الإيرادات النفطية، ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي الذي تسعر به المبادلات النفطية مقابل العملات الدولية الأخرى.

ولكن التميز في أداء موازين المدفوعات العربية خلال عام 2000، لا يقف عند حدود ارتفاع الإيرادات النفطية والأثر الإيجابي لارتفاع الدولار عليها، وإنما يتعدى ذلك ليشمل أيضاً الطريقة المرشدة التي تم بها التعامل مع هذه الزيادة في الإيرادات. وفي هذا الصدد، فقد كانت الزيادات في المدفوعات الخارجية الجارية ذات الصبغة الاستهلاكية محدودة بشكل ملحوظ. ويعكس ذلك استمرارية وجدية جهود الإصلاح المالي والاقتصادي المطبقة في الدول المعنية، واستفادة هذه الدول من دروس السنوات الماضية التي اتسمت فيها الأسعار الدولية للنفط بتقلبات حادة.

وبناءً على ما تقدم، فقد حققت الموازين التجارية وموازن الحسابات الجارية الإجمالية للدول العربية فوائض بأحجام لم يسبق تحقيق مثل لها منذ عام 1981. كذلك كان لخطوات تحرير نظم وقوانين الاستثمار والتوجه بشكل عام نحو خلق مناخ موات للاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى جهود التخصيص المنفذة في الدول العربية أثر في حدوث قدر من الارتفاع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال عام 2000.

وتعزيزاً لهذا التوجه، وحرصاً على الاستقرار ودعم القدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية، واصلت الدول العربية تنمية احتياطاتها الرسمية الخارجية في ظل التطورات الإيجابية المشار إليها في موازينها التجارية والجارية، بحيث بلغت هذه الاحتياطات رقماً إجمالياً قياسياً في نهاية عام 2000.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية خلال عام 2000، إلا أنه لا بد من إعادة التذكير بأن استفادة الدول العربية من الإمكانيات التي تتيحها العولمة في رفع حجم ودرجة تنوع الصادرات واستقطاب الاستثمارات الأجنبية ما زالت دون الطموحات. وفي هذا الصدد، فإن نجاح جهود الإصلاح الهادفة إلى رفع معدلات الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية في مهمتها، هو أمر يمكن إلى حد كبير قياسه من خلال مدى تمكن البلد المعني من زيادة حجم ودرجة تنوع الصادرات.

وباستخدام هذا المقياس، سيتضح أن النتائج المحققة حتى الآن في قطاعات التصدير في الدول العربية تقل عما هو مأمول. ومن ذات المنطلق، يُشار إلى أن من شأن توسيع قاعدة الصادرات واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، العمل على تسريع نقل التقنيات ووسائل الإدارة والتسويق الحديثة إلى الاقتصاد بما ينعكس بشكل إيجابي على مختلف قطاعاته. ولكل ذلك أهمية كبرى، وبدونه فإن استعادة الدول العربية من تيار العولمة وأية زيادات يحدثها ذلك في النشاط الاقتصادي الدولي ستبقى إلى حد كبير مقتصرة على قناة النفط.

لكل ما تقدم، فلا بد من مواصلة الإصلاحات في الدول العربية المختلفة لتغطي كافة المجالات المؤثرة على الأنشطة الاقتصادية. وبشكل خاص، فإن من الضروري العمل على استكمال وتفعيل الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية والتشريعية اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار لتحقيق الزيادات المرجوة في حجم الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في الدول العربية، بعد أن تمكنت هذه الدول من النجاح بشكل ملموس في إرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي الكلي، بفضل السياسات الاقتصادية الكلية السليمة التي وازبت على الالتزام بها في السنوات الماضية.

الموازن التجارية

سجل الميزان التجاري للدول العربية في عام 2000، فائضاً في حدود 88 مليار دولار تقريباً. وهو ما يمثل أكثر من ضعف الفائض التجاري المحقق في كل من عامي 1996 و1997، وأكثر من ثلاثة أمثال الفائض المحقق في عام 1999. وفي الواقع، فإنه لم يسبق تحقيق فائض تجاري بهذا الحجم منذ عامي 1980 و1981. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى بقاء أسعار النفط في مستويات مرتفعة طوال العام مع اعتدال في نسبة الزيادة في الواردات السلعية لمجموع الدول العربية خلال العام.

وفي هذا الإطار، وبالنسبة للدول الرئيسية المصدرة للنفط، يقدر أن الفائض في الميزان التجاري للسعودية قد ارتفع بنسبة 105 في المائة، بينما ارتفع الفائض في الميزان التجاري للإمارات بنسبة 168 في المائة وللكويت بنسبة 129 في المائة والجزائر بنسبة 266 في المائة وليبيا بنسبة 221 في المائة. كذلك، ارتفع الفائض في الميزان التجاري لقطر بنسبة 28.4 في المائة والبحرين بنسبة 98 في المائة وتقلص عجز الميزان التجاري المصري، بينما تحققت زيادات كبيرة في الفائض التجاري لكل من سورية واليمن بلغت 559 في المائة و253 في المائة تبعاً.

وأخيراً، فقد حقق الميزان التجاري للسودان في عام 2000 فائضاً هو الأول من نوعه منذ أكثر من عقدين بعد تزايد كميات النفط المصدرة من مستواها الابتدائي في عام 1999. وفي المقابل، فقد تزايد العجز في الموازن التجارية في عدد من الدول العربية المستوردة للنفط منها الأردن والمغرب ولبنان.

وتشير البيانات المتاحة في جانب الصادرات السلعية، إلى ارتفاع الصادرات العربية الإجمالية على خلفية الأداء المتميز لأسعار النفط طوال العام، بحوالي 41 في المائة لتصل إلى نحو 233.5 مليار دولار في عام 2000 وهو أعلى مستوى تبليغه الصادرات العربية الإجمالية على الإطلاق.

وتظهر البيانات والتقديرات المتوفرة عن الصادرات السلعية من الدول الرئيسية المصدرة للنفط ارتفاع قيمة صادرات السعودية بحوالي 55.6 في المائة، والإمارات بنسبة 24.1 في المائة والجزائر بحوالي 76 في المائة والكويت بنسبة 59.4 في المائة وليبيا بنسبة 69.3 في المائة. كذلك، ارتفعت قيمة صادرات قطر بحوالي 30 في المائة، والبحرين بنسبة 37.7 في المائة واليمن بنسبة 65.2 في المائة. ويلاحظ أيضاً حدوث قدر من الانتعاش في عام 2000 في الصادرات من البتروكيمياويات ونشاط إعادة التصدير في عدد من هذه الدول من بينها السعودية والإمارات والكويت.

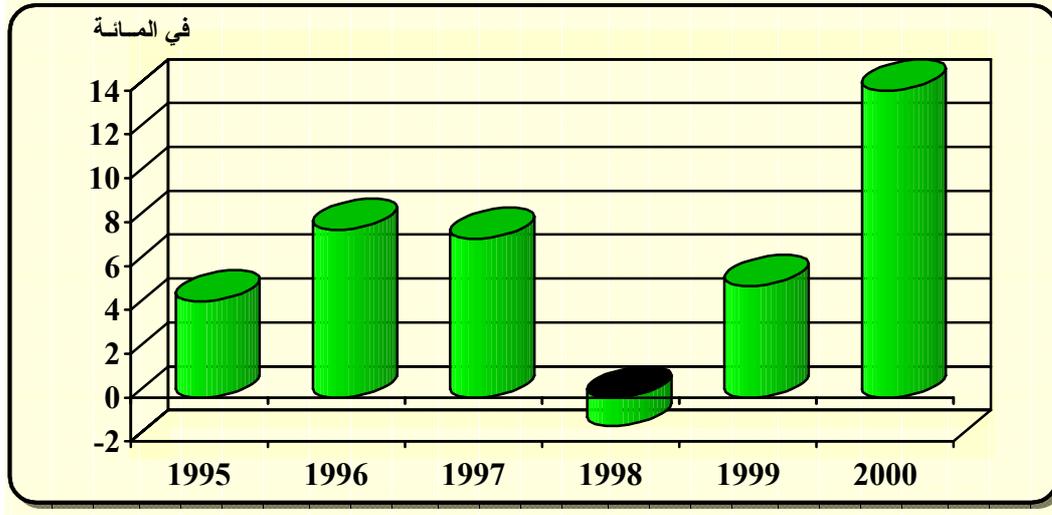
وبالنسبة للدول العربية الأخرى، التي تمثل الصادرات النفطية جانباً مهماً من صادراتها الإجمالية، يلاحظ ارتفاع الصادرات السلعية لسورية خلال عام 2000 بنسبة 35.2 في المائة ومصر بنسبة 34.8 في المائة. أما بالنسبة للسودان الذي بدأ تصدير النفط في عام 1999، فبالإضافة إلى أثر ارتفاع الأسعار الدولية للنفط، فقد زادت فيه أيضاً الكميات المصدرة من النفط خلال عام 2000، وفي ضوء ذلك، يقدر ارتفاع صادراته الإجمالية بحوالي 132 في المائة، علماً بأن الصادرات غير النفطية من هذا البلد قد تراجعت في عام 2000 في ظل الحظر الذي كان مفروضاً على صادراته من الثروة الحيوانية في عدد من الأسواق المجاورة.

من جانب آخر، فقد تراوح أداء الصادرات السلعية بين نمو محدود في الأردن ولبنان وحدث تراجع في القيمة الإجمالية بالدولار لصادرات كل من تونس والمغرب. ويعزى التراجع في قيمة صادرات البلدين المذكورين إلى تأثير الصادرات الزراعية بالأحوال المناخية غير الملائمة، إضافة إلى انخفاض اليورو مقابل الدولار حيث يتجه جزء كبير من صادرات البلدين إلى أسواق الاتحاد الأوروبي المجاورة. أما بالنسبة لكل من موريتانيا وجيبوتي، فقد تواصل فيهما خلال عام 2000 اتجاه الارتفاع في قيمة الصادرات في ظل الجهود الإصلاحية التي يواصل البلدان تنفيذها.

وعلى صعيد الواردات العربية الإجمالية، فإن التطور الأبرز فيها، هو اعتدال معدلات نمو الاستيراد في البلدان العربية المصدرة للنفط التي شهدت زيادات هامة في المداخيل النفطية خلال عام 2000. وهو الأمر الذي يعكس ترسخ القنوات لديها بترشيد النفقات الحكومية في إطار جهود إصلاح الأوضاع الاقتصادية، وتوجهاتها نحو تشجيع القطاع الخاص ليسهم بدور أكبر في النشاط الاقتصادي. كما يعكس أيضاً مقتضيات ودواعي الحرص بشكل عام، وذلك من خلال ادخار جانب من الزيادة في المداخيل النفطية ودعم الاحتياطات الرسمية الخارجية تحسباً لأي تطورات سلبية مستقبلاً في أسواق النفط الدولية التي اتسمت بدرجة عالية من التذبذب. وأخيراً، فإن الاعتدال في نمو قيمة الواردات السلعية لهذه الدول، يعكس أيضاً الأثر الإيجابي لارتفاع سعر صرف الدولار الذي ترتبط به عملاتها مقابل العملات الدولية الرئيسية الأخرى، الأمر الذي أسهم في خفض تكلفة الاستيراد. وتظهر الأرقام المتوفرة ارتفاع الواردات الإجمالية للدول العربية في عام 2000 بحوالي 5.6 في المائة، مقابل نمو الصادرات بحوالي 41 في المائة، لتصل القيمة الإجمالية للواردات لمجموع الدول

العربية إلى نحو 145.8 مليار دولار. وفي هذا الصدد، نمت الواردات في السعودية بنسبة 8.1 في المائة وفي الإمارات بنسبة 2.6 في المائة بعد أن كانت قد سجلت انخفاضاً في قيمتها المطلقة في البلدين في عام 1999. كذلك نمت الواردات في الكويت بنسبة 2 في المائة في عام 2000، بينما تقلصت القيمة المطلقة للواردات للعام الثالث على التوالي في ليبيا، وبلغ معدل تراجعها في عام 2000 نحو 10 في المائة.

شكل (1) : نسبة الميزان التجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 1995 - 2000



وبالإضافة لهذه الدول، فقد زادت قيمة الواردات بصورة محدودة في كل من الجزائر ومصر وسورية خلال عام 2000، بينما ارتفعت القيمة المطلقة للواردات في السودان بنحو 8.8 في المائة في عام 2000، حيث يذكر أنها كانت قد تراجعت بشكل كبير في عام 1999 مع تقلص الواردات النفطية.

من جانب آخر، فإن الدول المصدرة للنفط التي شهدت زيادات مهمة في الاستيراد في عام 2000 هي قطر واليمن حيث نمت الواردات في كل منهما بنحو 33.5 في المائة. ويُشار إلى أن واردات قطر كانت قد انخفضت قيمتها المطلقة بشكل كبير في عام 1999، بينما انخفضت القيمة المطلقة لواردات اليمن في كل من عامي 1998 و1999. أما بالنسبة للبحرين، فإن الزيادة في وارداتها في عام 2000 البالغة 26.1 في المائة، هي إلى حد ما انعكاس لارتفاع أسعار النفط الخام الذي يعاد تصديره بعد عمليات التكرير في البحرين.

وفي المقابل، فقد ارتفعت الواردات في عام 2000 بنسبة 22.2 في المائة في الأردن و8.7 في المائة في لبنان و14.5 في المائة في المغرب و9.3 في المائة في موريتانيا. ويعكس ذلك أثر ارتفاع قيمة الواردات النفطية، كما يعكس أيضاً في حالة

المغرب حدوث قدر من الارتفاع في الواردات من القمح والشعير والذرة لتعويض النقص في الإنتاج الزراعي المحلي إثر الجفاف الذي تعرض له ذلك البلد.

موازن الخدمات والدخل والتحويلات

تشير التقديرات المتاحة عن موازين الخدمات والدخل في الدول العربية، إلى ارتفاع العجز الإجمالي في هذا البند من نحو 12.5 مليار دولار في عام 1999 إلى قرابة 23.4 مليار دولار في عام 2000، أي بارتفاع نسبته 87 في المائة. وتجدر الإشارة، إلى أن معظم هذه الزيادة ناشئة عن زيادة العجز في ميزان خدمات السعودية، والذي تقدر نسبة العجز فيه للعجز الإجمالي لمجموع الدول العربية بنحو 85 في المائة. وتعزى الزيادة في عجز موازين الخدمات والدخل لمجموع الدول العربية في عام 2000، إلى ارتفاع مدفوعات الخدمات المرتبطة بالنفط، وارتفاع مدفوعات النقل تبعاً لارتفاع الواردات، وكذلك مدفوعات الفوائد إضافة إلى المدفوعات الخاصة الأخرى في بعض الدول، بما تجاوز الارتفاع الذي حدث في إيرادات خدمات السياحة والسفر ودخل الاستثمار في عدد من الدول العربية.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، إلى أنه بالإضافة إلى السعودية، التي ارتفع العجز في ميزان خدماتها من نحو 10.5 مليار دولار إلى قرابة 20 مليار دولار، فقد ارتفع أيضاً عجز موازين خدمات الجزائر والسودان وسورية وقطر وليبيا وموريتانيا واليمن، بينما تراجع الفائض في موازين خدمات تونس ومصر وجيبوتي. وفي المقابل، ارتفع الفائض في موازين خدمات الكويت والإمارات والمغرب وتحول عجز ميزان خدمات لبنان إلى فائض وتقلص عجز ميزان خدمات الأردن والبحرين.

وتشير البيانات المتوفرة عن عناصر موازين الخدمات المختلفة لبعض الدول العربية خلال عام 2000، إلى ارتفاع مدفوعات النقل في عدد من الدول العربية منها الكويت والبحرين ومصر وتونس والأردن ولبنان واليمن، نظراً لزيادة الواردات فيها. كما تشير أيضاً إلى حدوث ارتفاع في إيرادات قطاع السياحة في مصر وتونس والمغرب والبحرين، حيث حقق هذا القطاع في مصر بالذات إيرادات قياسية خلال عام 2000. أما الأردن فقد شهد تراجعاً في إيرادات السياحة بسبب الظروف الأمنية في المنطقة، بينما لوحظ ارتفاع مدفوعات السفر للخارج في كل من الكويت والبحرين وليبيا.

من ناحية أخرى، ارتفعت مدفوعات الفوائد على الدين الخارجي بشكل ملحوظ في لبنان خلال عام 2000. كما ارتفعت بدرجة أقل في كل من الأردن وتونس، بينما انخفضت مدفوعات الفوائد نوعاً ما في مصر واليمن. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لمصر، فقد حدث ارتفاع ملحوظ في بند مدفوعات الخدمات الأخرى خلال عام 2000 وهو العامل الرئيسي الذي أدى إلى تراجع فائض ميزان الخدمات المصري. كذلك ارتفعت مدفوعات الخدمات المرتبطة بالنفط بشكل كبير في السودان، كما ارتفعت هذه المدفوعات أيضاً في اليمن في عام 2000. وأخيراً، فقد ارتفعت إيرادات دخل الاستثمار في كل من الكويت وليبيا والبحرين واليمن. ومن المرجح أن يكون قد حدث ارتفاع مماثل في هذا البند في معظم الدول العربية الأخرى مع الارتفاع الملموس الذي تحقق في احتياطياتها الرسمية الخارجية.

ومن الجانب الآخر، وبالنسبة لبند التحويلات الذي يمثل الحصيلة الصافية لمدفوعات وإيرادات تحويلات العاملين وهي أهم عناصره، إضافة إلى صافي مدفوعات وإيرادات التحويلات الخاصة الأخرى والتحويلات والمنح الرسمية، فقد واصل العجز فيه خلال عام 2000 اتجاه الانخفاض السنوي المستمر منذ عام 1995 ليصل إلى نحو 5.6 مليار دولار.

ومن المعروف أن العجز في هذا البند، نابع عن زيادة إجمالي مدفوعات التحويلات العربية ومعظمها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مضافاً إليها ليبيا، على صافي إيرادات التحويلات لدى الدول العربية الأخرى، حيث أن المجموعة الأولى من الدول تضم بالإضافة للعمالة العربية عمالة أخرى أجنبية، كما أنها تقدم أيضاً معونات لدول نامية غير عربية.

وتشير البيانات المتاحة إلى تزايد عجز صافي التحويلات في عام 2000 بدرجات متفاوتة في كل من الإمارات التي زادت فيها التحويلات الخاصة والرسمية، والسعودية والبحرين وليبيا وتراجعها في الكويت التي انخفضت فيها التحويلات الخاصة بينما زادت التحويلات الرسمية بعض الشيء. والمعروف أن السعودية وتليها الإمارات ثم الكويت هي أهم مصادر التحويلات في الدول العربية.

من الجانب الآخر، حقق فائض صافي التحويلات في الأردن خلال عام 2000 رقماً قياسياً بلغ نحو 2.3 مليار دولار، حيث ارتفعت التحويلات الخاصة ارتفاعاً كبيراً كما زادت أيضاً التحويلات الرسمية. ومكنت هذه الزيادة في التحويلات من تجاوز آثار الارتفاع الكبير الذي سجله العجز في الميزان التجاري، حيث يذكر أن حجم العجز التجاري في عام 2000 قد وصل إلى نحو 2.2 مليار دولار. كذلك تشير التقديرات إلى حدوث زيادة ملموسة في التحويلات إلى لبنان، وحدث ارتفاع بمعدلات أقل في التحويلات لكل من المغرب وموريتانيا واليمن. ويلاحظ في حالة اليمن ارتفاع حصيلة التحويلات الخاصة مع انخفاض في التحويلات الرسمية لهذا البلد. وفي المقابل، تراجع فائض صافي التحويلات في مصر للعام الثاني على التوالي، كما انخفض أيضاً وبدرجات متفاوتة فائض صافي التحويلات في كل من تونس وجيبوتي والسودان وسورية خلال عام 2000.

موازن الحسابات الجارية

أسفرت موازين الحسابات الجارية للدول العربية، على خلفية الأداء المتميز للموازن التجارية خلال عام 2000، عن ثاني أكبر فائض خارجي جار يتحقق على الإطلاق. فقد بلغ فائض موازين الحسابات الجارية لعام 2000 نحو 58.8 مليار دولار وهو مستوى لم يزد عنه من الناحية الاسمية إلا الفائض المحقق في عام 1980 والمقدر بقرابة 74 مليار دولار. وبالطبع فإنه عند احتساب أثر التضخم ومقارنة تطور القوة الشرائية للدولار بين التاريخين المذكورين فإن صورة الفائض في موازين الحسابات الجارية المحقق في عام 2000 ستكون أقل مما هي عليه من الناحية الاسمية. ومع ذلك، فلا يجب التقليل كثيراً من أهمية التطور الذي حدث في موازين الحسابات الجارية في عام 2000. وفي هذا الصدد، سيلاحظ أنه إذا ما اقتصرنا المقارنة على وضع الموازين الجارية في النصف الثاني من التسعينات، فسيتضح أن الفائض الجاري

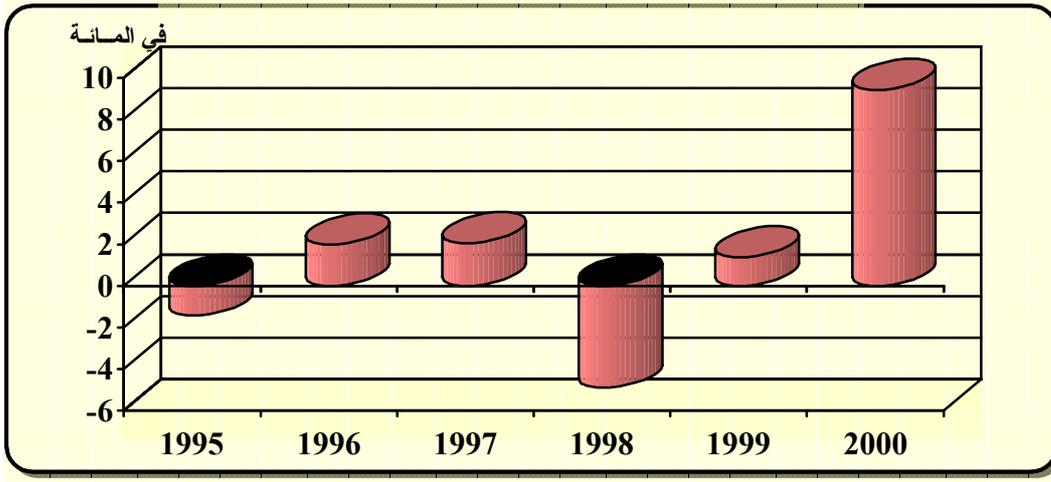
في عام 2000 بلغ أكثر من خمسة أضعاف الفائض الجاري الذي حقق في أعلاها فائضاً وهو عام 1997، علماً كذلك بأن موازين الحسابات الجارية للدول العربية أسفرت في الواقع عن عجز في عامي 1995 و1998.

وعلى الصعيد الفردي للدول العربية، يُشار إلى أن ميزان الحساب الجاري تحول من عجز إلى فائض ملحوظ في عُمان وبدرجة أقل في البحرين. كما أن الفائض المحقق في عام 1999 لدى كل من الإمارات والجزائر والسعودية والكويت وقطر وليبيا وسورية واليمن قد تعزز كثيراً خلال عام 2000. وبالإضافة إلى هذه الدول، فقد تقلص عجز الحساب الجاري في مصر ولبنان، كما حافظت موريتانيا على تحقيق فائض طفيف في ميزان حسابها الجاري.

وفي المقابل، فقد ارتفع في عام 2000، عجز ميزان الحساب الجاري في كل من المغرب وتونس وجيبوتي وكذلك زاد العجز بعض الشيء في السودان، وتراجع الفائض المحقق في الأردن، وذلك نظراً للعوامل التي تقدم ذكرها.

وتجدر الإشارة إلى أن فائض موازين الحسابات الجارية لمجموع الدول العربية كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2000 بلغ نحو 9.4 في المائة، مقارنة بفائض في حدود 1.4 في المائة في عام 1999. ويذكر أن نسبة الفائض الجاري المحقق في عامي 1996 و1997 اللذين عرفا تحسناً في السوق الدولية للنفط، للناتج المحلي الإجمالي كانت في المتوسط عند حدود 2 في المائة.

شكل (2) : نسبة الميزان الجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 1995 - 2000



ولقد تحققت أعلى نسبة لفائض ميزان الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي لعام 2000 في الكويت، حيث بلغت نحو 39.4 في المائة. كما سجل عدد آخر من الدول المصدرة للنفط يضم ليبيا وقطر والإمارات والجزائر واليمن نسباً عالية لفائض الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي تراوحت بين 19.2 في المائة لأعلىها و13.1 في المائة لأقلها. وتجدر الإشارة، إلى أن نسبة الفائض في الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي للسعودية في عام 2000 بلغت 9 في المائة مقارنة بنسبة 0.3 في المائة في عام 1999، وبنسبة عجز تقدر بنحو 10.2 في المائة في عام 1998.

وفي المقابل، انخفضت في عام 2000 نسبة الفائض في الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي في الأردن إلى نحو 0.7 في المائة، كما ارتفعت نسبة عجز الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي في كل من تونس والمغرب إلى حدود 4 في المائة.

أما فيما يتعلق بلبنان، فقد استمر هذا البلد في تسجيل أعلى النسب في المنطقة العربية في عجز الحساب الجاري للنتائج المحلي الإجمالي، منذ أن لجأ في بدايات العقد المنصرم إلى الاعتماد على المزيد من الموارد الخارجية لتلبية احتياجات إعادة التعمير. ومع ذلك، يلاحظ أن المستوى المرتفع لتلك النسب خلال النصف الأول من التسعينات قد مال باتجاه الانخفاض سنوياً بعد ذلك، حيث تقدر النسبة في عام 2000 بنحو 13.3 في المائة في مقابل 21 في المائة في عام 1999.

التدفقات الرأسمالية والموازن الكلية⁽¹⁾

تعكس التطورات في موازين حسابات رأس المال لمجموع الدول العربية إلى حد كبير التطورات في أوضاع السوق الدولية للنفط. وفي ضوء ذلك، فقد زادت خلال عام 2000 حركة صافي التدفقات الرأسمالية باتجاه الخارج، إثر الفوائض الكبيرة التي حققت في الموازين التجارية والجارية في الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط. ولقد بلغ إجمالي صافي التدفقات الرأسمالية للخارج، كما تظهر في موازين حسابات رأس المال الإجمالية للدول العربية حوالي 22.4 مليار دولار في العام المذكور.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أنه ضمن هذه الحركة باتجاه الخارج في وجهة صافي التدفقات الرأسمالية الإجمالية، فإن هناك تطورات مشجعة في أحد عناصرها وهو الاستثمار المباشر حيث لوحظ حدوث زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات المباشرة الأجنبية في المنطقة العربية في عام 2000، وإن كان ذلك قد تم من قاعدة ابتدائية ضيقة. وفي هذا الصدد، تشير البيانات المتوفرة، إلى زيادة الاستثمارات المباشرة في مصر حيث بلغت نحو 1.2 مليار دولار في عام 2000 مقارنة بحوالي مليار دولار في عام 1999، بينما زادت الاستثمارات المباشرة في تونس بأكثر من الضعف لتصل إلى نحو 741 مليون دولار في العام المذكور.

(1) يمثل الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل احتساب التمويل الاستثنائي.

ويقدر أيضاً حدوث ارتفاع ملموس في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب والأردن خلال عام 2000، وارتفاعها كذلك في بعض الدول العربية الخليجية. وعلى الرغم من أن الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في تونس والمغرب مرتبطة إلى حد كبير ببرامج التخصيص المطبقة فيهما، إلا أن من الصحيح القول بشكل عام، أن هناك اهتمام ملحوظ في المنطقة العربية باجتذاب الاستثمارات الأجنبية وما يواكبها من تقنيات ووسائل إدارة وتسويق حديثة. ويظهر ذلك من جهود الإصلاح التي تقوم بها هذه الدول في مجال السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية، وبخاصة الإصلاحات في مجالات تحرير نظم وتشريعات الاستثمار وإصلاح القطاع المالي والمصرفي وتطوير الأسواق المالية.

ووفقاً للتطورات في عناصر الموازين الجارية التي تم استعراضها فيما تقدم، وتطورات التدفقات الرأسمالية إضافة إلى بنود السهو والخطأ في موازين المدفوعات، فقد أسفرت موازين المدفوعات الكلية للدول العربية في عام 2000، عن فائض يقدر بنحو 36.7 مليار دولار هو الأكبر من نوعه منذ عام 1981.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

في إطار سياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي المطبقة في معظم البلدان العربية، تواصل منذ عام 1990 النمو السنوي في الاحتياطيات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية دون انقطاع، باستثناء وحيد هو عام 1998 الذي انخفضت فيه أسعار النفط إلى مستويات متدنية. وتجئ هذه الزيادات في الاحتياطيات منسجمة مع التطورات في العديد من الدول النامية التي أخذت في العمل على تنمية احتياطياتها الخارجية دعماً للاستقرار وتشجيعاً للاستثمارات. ففي ظل مستجدات العولمة وما ترتب عليها من ارتفاع كبير في حركة تدفقات رأس المال، أصبح الاعتماد على مؤشر كفاية تغطية الاحتياطيات للواردات لوحده ليس كافياً، إذ لا بد أيضاً من تحقيق درجة من التناسب بين الاحتياطيات وحجم الدين الخارجي قصير الأجل للبلد المعني.

تأسيساً على ما تقدم، وبالنظر إلى التحسن الملموس في أوضاع موازين المدفوعات للدول الرئيسية المصدرة للنفط، ارتفع إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية بقرابة 20 في المائة في عام 2000 لتصل إلى نحو 102.7 مليار دولار. وتجدر الإشارة، إلى أن أكبر الزيادات في الاحتياطيات الخارجية الرسمية في عام 2000 تحققت في الجزائر، ويتلوها على الترتيب ليبيا والإمارات والسعودية والكويت.

وفي المقابل، شهد عام 2000 انخفاضاً بدرجات متفاوتة في الاحتياطيات الخارجية الرسمية في كل من تونس وجيبوتي وقطر ولبنان ومصر والمغرب أكبرها هو الانخفاض الذي حدث للاحتياطيات في لبنان.

وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات⁽²⁾ في عام 2000، فقد بلغت أعلى مستوياتها في ليبيا حيث وصلت إلى ما يزيد عن 30 شهراً، وتتلوها الجزائر التي ارتفعت فيها تغطية الاحتياطيات للواردات إلى حدود 15 شهراً.

(2) محتسبة على أساس إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة، وقيمة الواردات السلعية لتلك السنة في الدولة المعنية.

كما تحققت نسب عالية لتغطية الاحتياطيات للواردات في عام 2000 في الكويت واليمن تجاوزت سنة كاملة في كليهما. كذلك زادت تغطية الاحتياطيات للواردات في الأردن وسورية وموريتانيا عن 8 أشهر.

ومن ناحية أخرى، يُشار إلى أنه على الرغم من بقاء نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات في مستوى مرتفع نسبياً في مصر، إلا أن اتجاه الانخفاض المستمر فيها منذ عام 1997 قد تواصل حيث بلغت النسبة 10.2 شهراً في عام 2000 مقارنة مع 11.5 شهراً في عام 1999. ويلاحظ أخيراً، أنه قد انخفضت أيضاً وبشكل ملحوظ تغطية الاحتياطيات للواردات في لبنان وذلك من 16.1 شهراً في عام 1999 إلى 11.4 شهراً في عام 2000.

الدين العام الخارجي

بلغ إجمالي الدين العام في ذمة الدول العربية المقترضة⁽³⁾، كما في نهاية عام 2000 نحو 143.8 مليار دولار. وقد شهد وضع المديونية تحسناً كبيراً خلال عام 2000، حيث انخفض حجم الدين العام الخارجي لدى مجموع الدول العربية المقترضة بنحو 4.9 في المائة، وهي المرة الثانية التي ينخفض فيها بمستوى مثل ذلك منذ مطلع التسعينات. يأتي هذا الانخفاض في أعقاب انخفاض بسيط نسبياً تم تسجيله في العام السابق بنحو 1.9 في المائة، وقد سجلت كل الدول العربية تحسناً في وضع مديونيتها ما عدا لبنان وجيبوتي اللتان استمر حجم دينهما الخارجي في الارتفاع بنسب ملحوظة منذ بداية التسعينات بلغت في عام 2000 نحو 26.5 في المائة و8.4 في المائة على التوالي، إضافة إلى الصومال والتي ارتفع حجم دينها الخارجي بنسبة بسيطة بلغت نحو 2 في المائة. وبالنسبة لبقية الدول التي تحسن فيها وضع المديونية، فقد شهدت الجزائر أعلى نسبة من الانخفاض حيث بلغت 10.8 في المائة تلتها الأردن بنسبة 7.5 في المائة ثم تونس والمغرب بنسبة 6.7 في المائة لكل منهما ومصر بنسبة 5.7 في المائة ثم بقية الدول العربية المقترضة والتي انخفض حجم ديونها بنحو 2.6 في المائة في المتوسط خلال عام 2000.

وقد انعكس هذا الانخفاض في حجم الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة بصورة إيجابية على مؤشرات قياس عبء المديونية الأخرى خاصة وأنه تزامن مع ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات في مجموعة الدول العربية المقترضة بنحو 7.0 و21.8 في المائة على التوالي. فقد انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 11 في المائة وإلى الصادرات بنحو 22 في المائة مقارنة بعام 1999، لتسجل نسبة 49.9 في المائة و162.6 في المائة على التوالي خلال عام 2000. وتمثل هذه النسب أدنى قيم هذين المؤشرين لقياس عبء المديونية يتم تحقيقها خلال العامين الماضيين. وقد شهدت جميع الدول العربية المقترضة انخفاضاً في هذين المؤشرين ما عدا لبنان وجيبوتي والصومال واللاتي شهدن ارتفاعات متباينة في قيم هذين المؤشرين.

(3) يتكون الدين العام الخارجي من الديون العامة طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة. وتشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. ولا تشمل المجموعة سبع دول منتجة للنفط ولا تزال تعتبر دولا دائنة من منظور الوضع الصافي للمديونية وهي السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر والعراق وليبيا.

أما بالنسبة لحجم خدمة الدين، فقد ارتفع بالنسبة لمجموعة الدول العربية في عام 2000 بنسبة 6.9 في المائة ليبلغ نحو 13.8 مليار دولار خلال عام 2000، في الوقت الذي شهدت فيه نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات انخفاضاً ملحوظاً بنحو 12.2 في المائة لتبلغ 15.6 في المائة في عام 2000. ويعزى التحسن الملحوظ في هذا المؤشر لقياس عبء المديونية إلى الأداء الجيد للصادرات بالنسبة لمجموعة الدول العربية المقترضة، الملحق (6/10).

والجدير بالملاحظة أن التحسن في مؤشرات قياس عبء المديونية خلال عام 2000 قد حدث من ناحية نتيجة للزيادة الملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات من السلع والخدمات، فقد ارتفعت قيمة هذين المؤشرين في جميع الدول العربية المقترضة ما عدا تونس والمغرب اللتان شهدتا انخفاضاً في معدلات نمو هذين المؤشرين. ومن ناحية أخرى، فقد حدث التحسن نتيجة لانخفاض الملحوظ في حجم الديون الخارجية بالنسبة للدول المعنية، كما أشرنا سابقاً، الملحق (7/10).

وبصورة عامة، فإنه ومن أجل تسهيل المقارنة بين أوضاع الدول العربية المقترضة، فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات وفق مؤشر نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية، على اعتبار أن هذه النسبة تشير إلى قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين وإمكانية استمراريته على القيام بذلك.

جدول رقم (1) تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية 2000

المجموعة والدولة	نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين القائم إلى الصادرات	نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات
المجموعة الأولى			
عُمان	18	32.7	2.7
مصر	27.8	144.7	8.6
لبنان	41.7	270.2	19.1
الجزائر	46.5	122.0	24.7
المغرب	49.8	172.2	23.1
المجموعة الثانية			
اليمن	57.8	119.9	5.3
تونس	58.7	134.7	21.6
جيبوتي	72.9	210.5	7.5
الأردن	81.0	168.0	13.2
المجموعة الثالثة			
سورية	118.7	306.6	16.3
السودان	124.2	875.4	11.4
موريتانيا	152.1	344.8	23.0
الصومال	2109.2	1437.0	28.7

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001 ومصادر وطنية أخرى.
البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، 2001.

جدول رقم (2)
الدين الخارجي القائم في ذمة مجموعات الدول العربية المقترضة

2000	1999	1998	1997	1996	1995	
						الدين الخارجي القائم (مليون دولار أمريكي)
143828	151202	154067	148277	158046	159139	الدول العربية المقترضة
78907	83358	87500	84169	89943	91515	المجموعة الأولى
23656	25204	23090	21990	24706	23704	المجموعة الثانية
38710	40034	40842	39557	40754	41241	المجموعة الثالثة
						نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
49.9	56.2	59.2	59.4	66.1	73.3	الدول العربية المقترضة
36.1	40.8	44.6	44.9	50.1	57.4	المجموعة الأولى
64.2	70.4	66.4	65.4	75.3	77.0	المجموعة الثانية
118.8	136.7	138.0	139.7	151.2	151.5	المجموعة الثالثة
						نسبة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات (في المائة)
162.6	208.2	238.0	191.7	209.7	231.3	الدول العربية المقترضة
127.0	166.7	197.5	154.8	173.4	197.6	المجموعة الأولى
139.9	164.8	165.1	140.2	158.3	159.0	المجموعة الثانية
421.0	562.0	651.6	553.6	528.9	557.2	المجموعة الثالثة
						خدمة الدين العام الخارجي (مليون دولار أمريكي)
13759	12868	12376	12191	12689	12482	الدول العربية المقترضة
9655	10386	9941	9521	10223	10038	المجموعة الأولى
2617	2169	2162	2120	2232	2171	المجموعة الثانية
1436	313	273	550	231	273	المجموعة الثالثة
						نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات (في المائة)
15.6	17.7	19.1	15.8	16.8	18.1	الدول العربية المقترضة
15.5	20.8	22.4	17.5	19.7	21.7	المجموعة الأولى
15.5	14.2	15.5	13.5	14.3	14.6	المجموعة الثانية
15.6	4.4	4.4	7.7	3.0	3.7	المجموعة الثالثة

- المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001 ومصادر وطنية أخرى، البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، المجلد الثاني جداول الدول 2001.

- تم احتساب مؤشران المجموعة الثالثة باستثناء الصومال والتي تم إدماجها عند احتساب مؤشرات الدول العربية المقترضة ككل.

موقف المديونية

شهد وضع المديونية الخارجية في الدول العربية تحسناً ملحوظاً خلال عام 2000، كما سبقت الإشارة إليه، حيث سجل إجمالي الدين العام الخارجي القائم انخفاضاً قيمته 7.4 مليار دولار عن مستواه في عام 1999، وذلك بعد الانخفاض البسيط الذي شهده في عام 1999، (جدول رقم 2). ويلاحظ أن انخفاضاً في حجم الدين الخارجي قد حدث على مستوى المجموعات الثلاث من الدول على الرغم من التباين في مستوى هذا الانخفاض. ففي الوقت الذي انخفضت ديون المجموعة الثالثة بنحو 3.3 في المائة عن مستواها في عام 1999، فقد انخفضت في المجموعتين الأخريين بما يقارب ضعف ذلك، 5.3 في المائة بالنسبة للمجموعة الأولى و 6.1 في المائة بالنسبة للثانية. وجدير بالملاحظة أن نسبة انخفاض الدين تعد ثاني أعلى نسبة انخفاض في حجم ديون المجموعتين الأولى والثانية وأعلى نسبة انخفاض بالنسبة للمجموعة الثالثة خلال العقدين الماضيين.

أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد سجلت جميعها، كما سبقت الإشارة إليه، انخفاضاً في إجمالي دينها الخارجي ما عدا دولتان، هما لبنان والتي ازدادت ديونها بدرجة كبيرة بنحو 1.4 مليار دولار خلال عام 2000 وجيبوتي والتي ازدادت ديونها بمستوى ضئيل بلغ 31 مليون دولار خلال نفس العام.

وفيما يتعلق بمؤشرات عبء المديونية، فمن الملاحظ أن المجموعات الثلاث شهدت جميعها تحسناً كبيراً في مؤشري نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال عام 2000 بالمقارنة مع عام 1999. وقد بلغ معدل الانخفاض في المؤشر الأول 13.1 في المائة بالنسبة للمجموعة الثالثة و 11.6 في المائة بالنسبة للمجموعة الأولى و 8.9 في المائة للمجموعة الثانية، في الوقت الذي انخفض فيه المؤشر الثاني بنحو 25 في المائة بالنسبة للمجموعتين الأولى والثالثة وبنحو 15 في المائة للمجموعة الثانية.

أما عن تطور أعباء خدمة الدين مقارنة بقيمة الصادرات للمجموعات الثلاث من الدول، فقد انخفضت بنسبة كبيرة بلغت نحو 25 في المائة في المجموعة الأولى. ويعزى هذا الأداء الجيد للمجموعة الأولى إلى الانخفاض الملحوظ في حجم خدمة دين تلك المجموعة بنحو 7 في المائة والارتفاع الكبير في صادراتها من السلع والخدمات بنحو 24.3 في المائة. أما بالنسبة للمجموعتين الثانية والثالثة، فقد ارتفعت نسبة خدمة ديونها إلى حصيلتها من الصادرات من جراء الارتفاع الكبير في حجم خدمة ديون المجموعتين مقارنة بمعدلات نمو صادراتهما. فقد ارتفع حجم خدمة دين المجموعة الثانية بنحو 21 في المائة خلال عام 2000 مقارنة بمعدل نمو في صادراتها بلغ نحو 11 في المائة، في حين ارتفع حجم خدمة دين المجموعة الثالثة بنحو 359 في المائة مقارنة بمعدل نمو في صادراتها بلغ نحو 29 في المائة. وبذلك، فإن عبء المديونية وفق هذا المؤشر قد ارتفع كثيراً بالنسبة لدول المجموعة الثالثة.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد شهدت كل من عُمان ومصر والجزائر والمغرب واليمن والأردن والسودان تحسناً في أوضاع مديونياتها الخارجية وفق كل مؤشرات عبء المديونية، في الوقت الذي تراجعت جميع المؤشرات

بنسب بسيطة في كل من تونس والصومال بنسب بسيطة. أما بالنسبة للبنان وجيبوتي وسورية وموريتانيا، فقد تغيرت فيها أوضاع المديونية قليلاً حيث تحسنت بعض المؤشرات وتراجعت بعضها بالنسبة لكل منها، (جدول رقم 1).

أسعار صرف العملات العربية

نظم وسياسات الصرف

تتبع اثنتي عشر دولة عربية نظم أسعار الصرف المربوطة، (أنظر الملحق 10/10). وفي إطار هذه النظم تقوم خمس دول منها، وهي الأردن، جيبوتي، سورية، العراق وعمان بربط عملاتها بقيمة ثابتة مقابل الدولار الأمريكي. وتربط خمس دول عربية أخرى هي، الإمارات، البحرين، السعودية، قطر وليبيا عملاتها بحقوق السحب الخاصة، غير أن الدول الأربع الأولى تحافظ على بقاء سعر صرف ثابت لعملاتها مقابل الدولار كسياسة لإدارة سعر الصرف. وأخيراً تربط دولتان، وهما الكويت والمغرب، عملتيهما بسلة خاصة من العملات الرئيسية. وفي إطار هذا الترتيب تقوم السلطات النقدية في الكويت بتحديد سعر الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي يومياً، وذلك على أساس التغير في أسعار العملات الأخرى المكونة للسلة، وتقوم السلطات النقدية في المغرب منذ نهاية عام 1999 بتحديد سعر الدرهم المغربي مقابل اليورو يومياً، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار وزن العملات الرئيسية المكونة للسلة.

وبالنسبة للدول العربية التي تتبع نظم أسعار صرف ذات مرونة أكبر، فقد تزايد عدد الدول التي تتبع نظام تحديد سعر الصرف على أساس التعويم المدار أو الموجه. فبالإضافة إلى تونس والجزائر ومصر، التحقت كل من موريتانيا ولبنان بها في اتباع نظام التعويم المدار بعد أن كانت الأوقية الموريتانية والليرة اللبنانية تتبعان التعويم الحر (وهو ما سيوضح في سياق تطورات أسعار الصرف لاحقاً). ويهدف هذا النظام إلى تحقيق مرونة محدودة لأسعار الصرف، حيث يعلن البنك المركزي بانتظام عن سعر صرف عملة التدخل طبقاً للطلب والعرض في سوق ما بين البنوك، وكذلك وفق مجموعة أخرى من المؤشرات. ويتدخل البنك المركزي في الدول التي تتبع هذا النظام في تحديد سقف فارق أسعار البيع والشراء. ويلاحظ أنه وعلى الرغم من أن هذه الدول تتبع نظم أسعار الصرف المرنة، إلا أنها تتبع في واقع الأمر نظام صرف مثبت بشكل غير معلن. فعندما يقوم نظام الربط على أساس التعويم المدار الذي لا تعلن فيه السلطات النقدية المعنية عن مكونات سلة العملات في تحديده، فإن هذا النظام يتطابق في واقع الأمر مع نظام الصرف المربوط بسلة من العملات الرئيسية مثل نظام الصرف في الكويت والمغرب.

وأخيراً، تقلص عدد الدول التي تتبع التعويم المستقل أو الحر لسعر صرف عملاتها إلى دولتين، هي: السودان واليمن، وذلك بعد أن كانت كل من لبنان وموريتانيا تتبعان هذا النظام. ويسمح هذا النظام لقوى السوق أن تحدد أسعار صرف هذه العملات. غير أن البنك المركزي في كل من السودان واليمن يقوم بتحديد سعر صرف وسطي مقابل عملة رئيسية، هي في معظم الأحيان الدولار الأمريكي، وذلك ليتولى التدخل بتوفير احتياجات السوق من هذه العملة والتأثير على السوق لتجنب أي تدبذب حاد أو عدم التوازن في قيمة العملة الوطنية مقابل هذه العملة. وفي هذا الصدد، يلاحظ أنه وعلى الرغم

من أن الدول التي تتبع التعويم الحر تترك تحديد أسعار الصرف اليومية لقوى السوق (أي البنوك التجارية وشركات الصرافة، في غالب الأحيان) فإن صغر حجم سوق النقد الأجنبي في هذه الدول يستلزم تدخل البنك المركزي كطرف نشط للتوفيق بين العرض والطلب وبالتالي التأثير على سعر الصرف التوازني في السوق.

تحرير القيود على الصرف

تواصلت المساعي في عدد من الدول العربية عام 2000 لتخفيف القيود على الصرف لأغراض المدفوعات الجارية المنظورة وغير المنظورة، وكذلك المدفوعات الرأسمالية. وقد جاءت هذه الخطوات في عدد من الدول العربية كنتيجة للجهود المبذولة في إطار مسيرة الإصلاح الاقتصادي من أجل تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. فقد وصل عدد الدول التي أعلنت عن قبولها للمادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي⁽⁴⁾ إلى أربع عشرة دولة عربية، وهي الدول الست الأعضاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأردن، تونس، جيبوتي، الجزائر، لبنان، المغرب واليمن، بالإضافة إلى موريتانيا التي قامت بقبول المادة الثامنة في يوليو عام 1999. والجدير بالذكر أن هذه المادة تنص على التزام الدولة العضو في صندوق النقد الدولي بتحرير جميع المدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية.

وبالإضافة إلى هذه الدول، تطبق ليبيا وموريتانيا ومصر في واقع الأمر تحرير المدفوعات لأغراض المعاملات الجارية، والتي تتسجم بصورة جوهرية مع أحكام المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي، غير أن هذه الدول لم تعلن رسمياً بعد عن قبولها بأحكام هذه المادة.

وفي إطار إصلاح آلية توزيع النقد الأجنبي، بلغ عدد الدول العربية التي لديها سوق مصرفية للنقد الأجنبي سبع عشرة دولة. وتهدف هذه السوق إلى التوفيق بين احتياجات البائعين والمشتريين للنقد الأجنبي. ويتعامل في إطار هذه السوق البنوك التجارية وشركات الصرافة بالإضافة إلى البنك المركزي الذي يشكل طرفاً نشيطاً للتوفيق بين العرض والطلب في حالة عدم التوازن أو المضاربة التي تخل بالاستقرار في السوق.

كذلك، وصل عدد الدول العربية التي يتوفر فيها سوق الصرف الآجلة على أساس تجاري إلى 10 دول عام 2000. وتتراوح فترات عقود النقد الأجنبي الآجلة التي تعرضها المصارف التجارية في هذه الدول بين 3 و12 شهر، (الملحق (10/10).

(4) أنظر الهامش في ملحق (10/10).

تطورات أسعار الصرف العربية

شهدت أسعار الصرف العربية تذبذبات حادة عام 2000، أدت إلى تراجع قيمة عشر عملات عربية مقابل الدولار الأمريكي. وقد تأثرت العملات العربية المرتبطة بعملة اليورو أكثر من غيرها، ويعزى ذلك إلى الانخفاض في قيمة عملة اليورو مقابل الدولار الأمريكي، والذي بلغت نسبته 14 في المائة، في المتوسط في ذلك العام. وقد انعكس ذلك على أسعار العملات العربية، حيث انخفض سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 15.6 في المائة، والأوقية الموريتانية بنسبة 14 في المائة، والدينار الجزائري بنسبة 13 في المائة، وكل من الجنيه المصري والدرهم المغربي بنسبة 8 في المائة على التوالي، (أنظر الملحق 11/10).

وفي المقابل، شهدت العملات العربية ذات سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي، وهي العملات الخليجية، والدينار الأردني، والفرنك الجبوتي ارتفاع قيمتها مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وبالتالي ارتفاع قيمة هذه العملات مقابل حقوق السحب الخاصة (أنظر الملحق 12/10). ومن شأن ذلك، أن يساعد على تخفيض قيمة واردات هذه الدول وبالتالي تحسين الميزان التجاري، خاصة في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، التي شهدت تحسناً ملحوظاً في إيراداتها النفطية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط المحددة بالدولار.

ولقد تعرضت في عام 2000 ثلاث عملات عربية بوجه خاص، إلى ضغوط أكثر حدة من غيرها من العملات العربية الأخرى، هي: الليرة اللبنانية والجنيه المصري والدرهم المغربي، الأمر الذي استوجب اتخاذ السلطات النقدية فيها الإجراءات اللازمة لتخفيف حدة تقلبات العملة الوطنية في سوق الصرف وتأثيرها على أداء الاقتصاد الوطني.

في لبنان، انتهج مصرف لبنان خلال عام 2000 سياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية في حدود شريط ضيق يتراوح بين 1501 و1514 ليرة مقابل الدولار الأمريكي. وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد اللبناني الذي شهد فترة من ركود النمو وتفاقم المديونية الداخلية. وقد أدى تزايد الطلب على الدولار الأمريكي من قبل القطاع الخاص في ظل تزايد المخاوف من التطورات الإقليمية غير المواتية إلى ارتفاع مؤشرات الدولار للدولرة للاقتصاد اللبناني. وعمل مصرف لبنان تبعاً لذلك للتصدي للضغوط التي تعرضت لها الليرة عبر تدخلاته في سوق القطع بغية المحافظة على سعر الليرة اللبنانية في حدود الشريط المحدد له. ونتيجة لذلك، انخفض الاحتياطي الإجمالي من العملات الأجنبية لمصرف لبنان في نهاية عام 2000 إلى 5.9 مليار دولار مقارنة بـ 7.6 مليار دولار عام 1999. وتبقى هذه السياسة رهينة نتائج الإصلاحات التي شرعت الحكومة في تنفيذها في نهاية عام 2000، والتي تهدف إلى حفز النمو وزيادة الدخل المتاح لأفراد الشعب اللبناني مع ترشيد الإنفاق الحكومي والإسراع بتنفيذ برنامج شامل للخصخصة. ومن شأن ذلك كله أن يساعد على إعادة التوازن في أوضاع مالية الحكومة اللبنانية ويقلل من مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في سوق القطع.

في مصر، تعرض سعر الجنيه مقابل الدولار أيضاً إلى ضغوط حادة عام 2000. ففي إطار سياسة تثبيت سعر الصرف التي اتبعتها السلطات النقدية منذ عام 1991، كان الهدف من تثبيت سعر الجنيه مقابل الدولار الأمريكي توفير حماية للمتعاملين في الأسواق الدولية من التقلبات الحادة في سوق الصرف وتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المصري. وقد أدى استقرار سعر الجنيه المصري إلى ارتفاع التدفقات المالية وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي. غير أن الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد المصري في أعقاب عام 1997 وما ترتب عليها من تدخل البنك المركزي في سوق الصرف لتوفير احتياجات السوق من النقد الأجنبي، أدت إلى تآكل احتياطات البنك المركزي من الصرف الأجنبي، في ضوء سعر ثابت للجنيه مقابل الدولار. ولقد بلغت أزمة شح السيولة للنقد الأجنبي في السوق ذروتها عام 2000، الأمر الذي أدى إلى تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي كطرف نشط للتوفيق بين العرض والطلب، كما قام كذلك بإجراء عدة تخفيضات على سعر الجنيه مقابل الدولار مما نتج عنه استقرار نسبي في سعر صرف الجنيه. وتدعم هذا التوجه في ظل تحسن وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات في نهاية عام 2000.

في المغرب، تعرض الدرهم المغربي أيضاً إلى ضغوط حادة في سوق النقد الأجنبي عام 2000، باتجاه تخفيض قيمة الدرهم مقابل الدولار لزيادة القدرة التنافسية للصادرات المغربية في الأسواق العالمية. غير أن السلطات المغربية لم تلجأ إلى تخفيض قيمة الدرهم المغربي مقابل الدولار خلال عام 2000 وذلك لتجنب حدوث انعكاسات سلبية على الاقتصاد الكلي، تتمثل في زيادة فاتورة استيراد النفط بسبب الارتفاع في أسعاره العالمية، وزيادة خدمة الدين العام الخارجي واستيراد التضخم العالمي. وفي ضوء ذلك، استمر بنك المغرب في اتباع سياسة تحديد سعر الدرهم على أساس سلة خاصة من العملات الرئيسية يحتل الدولار الأمريكي فيها وزناً مهماً.

ملحق (1/10) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2000-1995)

(مليون دولار)

* 2000	1999	1998	1997	1996	1995	
الصادرات السلعية - فوب						
233,485.9	165,928.8	137,968.6	182,718.7	179,300.4	155,244.1	مجموع الدول العربية
1,899.3	1,831.9	1,802.4	1,835.5	1,816.9	1,771.0	الأردن
45,258.0	36,473.8	33,835.3	40,408.4	37,335.9	32,991.0	الإمارات
5,700.3	4,140.4	3,270.2	4,383.0	4,702.1	4,114.4	البحرين
5,839.9	5,873.3	5,725.0	5,559.0	5,519.0	5,469.0	تونس
21,650.0	12,320.0	10,140.0	13,820.0	13,220.0	10,260.0	الجزائر
75.4	69.2	59.1	42.6	39.6	37.6	جيبوتي
78,756.2	50,621.9	38,724.4	60,572.5	60,565.8	49,910.1	السعودية
1,806.7	780.1	595.7	594.2	620.3	555.7	السودان
5,146.0	3,806.0	3,142.0	4,057.0	4,165.2	3,886.2	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	7,217.2	5,508.5	7,630.7	7,339.4	6,065.0	عمان
9,378.0	7,213.7	5,030.5	3,856.1	3,833.0	3,557.2	قطر
19,573.8	12,277.4	9,616.4	14,280.2	14,945.5	12,832.7	الكويت
700.5	695.0	723.0	649.0	1,066.0	982.0	لبنان
12,053.8	7,121.5	6,376.2	9,779.4	9,530.7	8,777.6	ليبيا
7,060.8	5,236.5	4,402.8	5,525.3	4,967.4	4,690.5	مصر
7,270.0	7,402.3	7,144.0	7,039.0	6,886.0	6,871.0	المغرب
426.1	370.3	369.4	412.8	484.9	493.0	موريتانيا
4,094.2	2,478.3	1,503.7	2,274.0	2,262.7	1,980.1	اليمن
الواردات السلعية - فوب						
145,757.2-	138,084.2-	144,443.8-	144,530.3-	140,479.0-	135,185.9-	مجموع الدول العربية
4,073.7-	3,292.0-	3,404.8-	3,648.5-	3,818.1-	3,287.8-	الأردن
32,536.4-	31,719.5-	32,588.2-	34,093.9-	30,563.9-	28,439.1-	الإمارات
4,373.1-	3,468.4-	3,298.7-	3,778.2-	4,037.0-	3,488.3-	البحرين
8,085.6-	8,022.8-	7,876.0-	7,515.0-	7,280.0-	7,458.0-	تونس
9,350.0-	8,960.0-	8,630.0-	8,130.0-	9,090.0-	10,100.0-	الجزائر
269.1-	251.7-	239.6-	204.0-	200.7-	206.8-	جيبوتي
27,797.3-	25,717.5-	27,534.6-	26,369.8-	25,358.3-	25,650.5-	السعودية
1,366.4-	1,256.0-	1,732.2-	1,421.9-	1,339.5-	1,066.0-	السودان
3,723.0-	3,590.0-	3,320.0-	3,603.0-	4,502.2-	4,000.4-	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	4,801.0-	5,825.7-	5,191.2-	4,728.2-	4,379.7-	عمان
3,005.0-	2,251.6-	3,070.6-	2,992.6-	2,584.1-	3,024.2-	قطر
6,845.1-	6,708.7-	7,713.5-	7,746.6-	7,948.6-	7,254.0-	الكويت
6,278.6-	5,778.0-	6,581.0-	6,923.0-	6,992.0-	6,722.0-	لبنان
4,211.4-	4,677.9-	5,901.8-	7,090.9-	7,023.9-	6,076.9-	ليبيا
15,381.4-	15,164.8-	14,617.3-	14,157.2-	13,169.6-	12,482.1-	مصر
11,400.0-	9,956.8-	9,463.0-	8,903.0-	9,079.0-	9,353.0-	المغرب
379.2-	347.0-	357.9-	355.0-	470.4-	365.6-	موريتانيا
2,830.7-	2,120.5-	2,288.8-	2,406.5-	2,293.5-	1,831.5-	اليمن

تابع ملحق (1/10) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2000-1995)

(مليون دولار)

* 2000	1999	1998	1997	1996	1995	
الميزان التجاري						
87,728.7	27,844.6	6,475.1-	38,188.4	38,821.4	20,058.2	مجموع الدول العربية
2,174.4-	1,460.1-	1,602.4-	1,813.0-	2,001.2-	1,516.8-	الأردن
12,721.6	4,754.3	1,247.1	6,314.5	6,772.0	4,551.9	الإمارات
1,327.2	672.0	28.5-	604.8	665.2	626.1	البحرين
2,245.7-	2,149.5-	2,151.0-	1,956.0-	1,761.0-	1,989.0-	تونس
12,300.0	3,360.0	1,510.0	5,690.0	4,130.0	160.0	الجزائر
193.7-	182.5-	180.5-	161.4-	161.1-	169.2-	جيبوتي
50,958.9	24,904.4	11,189.8	34,202.7	35,207.5	24,259.6	السعودية
440.3	475.9-	1,136.5-	827.7-	719.2-	510.3-	السودان
1,423.0	216.0	178.0-	454.0	337.0-	114.2-	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	2,416.2	317.3-	2,439.5	2,611.2	1,685.3	عمان
6,373.0	4,962.1	1,959.9	863.5	1,248.9	533.0	قطر
12,728.7	5,568.7	1,902.9	6,533.6	6,996.9	5,578.7	الكويت
5,578.1-	5,083.0-	5,858.0-	6,274.0-	5,926.0-	5,740.0-	لبنان
7,842.4	2,443.6	474.4	2,688.5	2,506.8	2,700.7	ليبيا
8,320.6-	9,928.3-	10,214.5-	8,631.9-	8,202.2-	7,791.6-	مصر
4,130.0-	2,554.5-	2,319.0-	1,864.0-	2,193.0-	2,482.0-	المغرب
46.9	23.3	11.5	57.8	14.5	127.4	موريتانيا
1,263.5	357.8	785.1-	132.5-	30.8-	148.6	اليمن
ميزان الخدمات والدخل (صافي)						
23,383.3-	12,549.3-	10,734.9-	18,682.9-	19,512.2-	15,361.0-	مجموع الدول العربية
111.8-	150.9-	77.2-	9.2-	52.4-	184.6-	الأردن
2,889.0	2,641.3	2,573.2	2,633.1	2,650.5	2,724.1	الإمارات
169.9-	193.6-	89.1-	233.8-	28.2	9.6-	البحرين
757.5	889.2	712.0	646.0	503.0	509.0	تونس
4,160.0-	4,130.0-	3,470.0-	3,300.0-	3,750.0-	3,500.0-	الجزائر
102.2	116.7	108.3	97.7	94.6	103.2	جيبوتي
19,981.6-	10,515.9-	9,385.0-	18,608.0-	19,013.9-	12,968.8-	السعودية
1,194.8-	297.8-	185.1-	128.5-	144.5-	50.0-	السودان
847.0-	504.0-	295.0-	492.0-	245.3-	206.5-	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	1,199.0-	1,204.2-	1,035.1-	938.9-	871.3-	عمان
3,216.2-	2,790.9-	2,415.4-	2,542.3-	2,495.3-	2,692.6-	قطر
4,022.3	1,498.1	2,086.4	2,907.4	1,599.7	901.3	الكويت
600.0	198.0-	222.0-	149.0-	19.0	42.0	لبنان
793.8-	622.5-	599.6-	595.2-	700.0-	501.7-	ليبيا
3,323.8	3,938.4	2,772.1	3,863.2	4,493.5	3,664.4	مصر
366.2	148.9	169.7-	429.0-	348.0-	1,034.0-	المغرب
200.0-	167.0-	180.6-	207.8-	161.1-	216.9-	موريتانيا
1,641.2-	1,012.3-	694.0-	1,100.4-	1,051.3-	1,069.0-	اليمن

تابع ملحق (1/10) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2000-1995)

(مليون دولار)

* 2000	1999	1998	1997	1996	1995	
ميزان السلع والخدمات والدخل						
64,345.4	15,295.3	17,210.0-	19,505.6	19,309.2	4,697.2	مجموع الدول العربية
2,286.2-	1,611.0-	1,679.6-	1,822.2-	2,053.6-	1,701.4-	الأردن
15,610.6	7,395.6	3,820.3	8,947.6	9,422.5	7,276.0	الإمارات
1,157.3	478.4	117.6-	371.0	693.4	616.5	البحرين
1,488.2-	1,260.3-	1,439.0-	1,310.0-	1,258.0-	1,480.0-	تونس
8,140.0	770.0-	1,960.0-	2,390.0	380.0	3,340.0-	الجزائر
91.5-	65.8-	72.2-	63.7-	66.5-	66.0-	جيبوتي
30,977.3	14,388.5	1,804.8	15,594.7	16,193.6	11,290.8	السعودية
754.5-	773.7-	1,321.6-	956.2-	863.7-	560.3-	السودان
576.0	288.0-	473.0-	38.0-	582.3-	320.7-	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	1,217.2	1,521.5-	1,404.4	1,672.3	814.0	عمان
3,156.8	2,171.2	455.5-	1,678.8-	1,246.4-	2,159.6-	قطر
16,751.0	7,066.8	3,989.3	9,441.0	8,596.6	6,480.0	الكويت
4,978.1-	5,281.0-	6,080.0-	6,423.0-	5,907.0-	5,698.0-	لبنان
7,048.6	1,821.1	125.2-	2,093.4	1,806.8	2,199.0	ليبيا
4,996.8-	5,989.9-	7,442.4-	4,768.7-	3,708.7-	4,127.2-	مصر
3,763.8-	2,405.6-	2,488.7-	2,293.0-	2,541.0-	3,516.0-	المغرب
153.1-	143.7-	169.1-	150.0-	146.6-	89.5-	موريتانيا
377.7-	654.5-	1,479.1-	1,232.9-	1,082.1-	920.4-	اليمن
صافي التحويلات دون مقابل						
5,588.4-	7,752.5-	7,611.7-	8,731.6-	9,269.0-	11,245.8-	مجموع الدول العربية
2,345.3	2,015.8	1,701.5	1,851.5	1,831.6	1,444.8	الأردن
4,016.3-	3,907.4-	3,676.0-	3,621.5-	3,200.8-	3,266.1-	الإمارات
990.2-	819.4-	659.8-	402.1-	433.0-	379.0-	البحرين
732.1	809.6	764.0	717.0	779.0	703.0	تونس
790.0	790.0	1,060.0	1,060.0	880.0	1,100.0	الجزائر
46.3	62.7	68.9	52.2	46.9	49.0	جيبوتي
15,410.7-	13,976.8-	14,954.1-	15,338.6-	15,513.2-	16,616.0-	السعودية
237.0	342.3	364.2	128.9	36.9	60.4	السودان
485.0	489.0	531.0	499.0	622.1	608.2	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	1,399.2-	1,427.8-	1,461.6-	1,331.6-	1,498.0-	عمان
...	قطر
1,884.0-	2,004.1-	1,774.7-	1,506.5-	1,489.5-	1,464.2-	الكويت
2,779.1	1,819.0	1,773.0	1,549.0	1,324.0	926.0	لبنان
230.2-	196.4-	267.9-	238.4-	337.3-	256.8-	ليبيا
4,172.4	4,508.4	5,043.6	4,373.8	3,667.2	3,816.5	مصر
2,318.8	2,137.0	2,344.9	2,206.0	2,576.0	2,330.0	المغرب
170.0	154.1	167.9	144.5	84.2	92.5	موريتانيا
1,499.0	1,422.9	1,329.7	1,255.3	1,188.4	1,103.9	اليمن

تابع ملحق (1/10) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2000-1995)

(مليون دولار)

* 2000	1999	1998	1997	1996	1995	
الموازين الجارية						
58,757.0	7,542.8	24,821.7-	10,774.0	10,040.2	6,548.6-	مجموع الدول العربية
59.1	404.8	21.9	29.3	222.0-	256.6-	الأردن
11,594.3	3,488.2	144.3	5,326.1	6,221.7	4,009.9	الإمارات
167.1	341.0-	777.4-	31.1-	260.4	237.5	البحرين
756.1-	450.7-	675.0-	593.0-	479.0-	777.0-	تونس
8,930.0	20.0	900.0-	3,450.0	1,260.0	2,240.0-	الجزائر
45.2-	3.1-	3.3-	11.5-	19.6-	17.0-	جيبوتي
15,566.6	411.7	13,149.3-	256.1	680.4	5,325.2-	السعودية
517.5-	431.4-	957.4-	827.3-	826.8-	499.9-	السودان
1,061.0	201.0	58.0	461.0	39.8	287.5	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	182.0-	2,949.3-	57.2-	340.7	684.0-	عمان
3,156.8	2,171.2	455.5-	1,678.8-	1,246.4-	2,159.6-	قطر
14,867.0	5,062.7	2,214.6	7,934.5	7,107.1	5,015.8	الكويت
2,199.0-	3,462.0-	4,307.0-	4,874.0-	4,583.0-	4,772.0-	لبنان
6,818.4	1,624.7	393.1-	1,854.9	1,469.5	1,942.2	ليبيا
824.4-	1,481.5-	2,398.8-	394.9-	41.5-	310.7-	مصر
1,445.0-	268.6-	143.8-	87.0-	35.0	1,186.0-	المغرب
16.9	10.4	1.2-	5.5-	62.4-	3.0	موريتانيا
1,121.3	768.4	149.4-	22.4	106.3	183.5	اليمن
ميزان حساب رأس المال						
22,399.5-	13,825.4-	7,085.7	8,258.2	12,752.5-	1,192.4	مجموع الدول العربية
780.7	491.4	588.0	729.3	605.0	772.4	الأردن
874.1-	411.2	57.2	629.0	773.6	659.2-	الإمارات
1,698.7-	387.0	122.6	140.2	460.1-	1,569.7-	البحرين
513.8	1,135.7	490.0	954.0	906.0	886.0	تونس
1,360.0-	2,400.0-	630.0-	2,290.0-	3,340.0-	4,090.0-	الجزائر
31.3	0.1-	22.5	20.4	19.6	9.4	جيبوتي
3,507.6-	9,308.9-	5,389.3	7,753.8	9,071.3-	2,485.4	السعودية
328.1	413.2	379.1	182.7	136.8	473.7	السودان
329.0-	253.0	223.0	83.0	805.5	542.1	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	280.9-	699.6	202.9	2.6-	70.2-	عمان
1,276.4-	286.5	407.4	1,191.2	722.2	1,322.8	قطر
12,213.7-	5,003.6-	2,841.3-	6,306.1-	7,835.1-	36.9-	الكويت
500.0	343.0	400.0	2,015.0	2,983.0	1,289.0	لبنان
107.6	551.3-	562.6-	877.4-	221.9	244.4-	ليبيا
1,065.8-	987.8-	2,585.4	3,390.0	1,098.3	1,106.4	مصر
500.0	1,565.8	231.0	465.0	31.0	189.0-	المغرب
40.0-	53.5-	10.5-	59.2-	50.8	9.1-	موريتانيا
110.0-	526.1-	465.0-	34.4	397.1-	826.3-	اليمن

تابع ملحق (1/10) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2000-1995)

(مليون دولار)

* 2000	1999	1998	1997	1996	1995	
بنود صافي السهو والخطأ						
356.5	396.4	6,606.5	3,725.7-	3,197.4-	1,907.4-	مجموع الدول العربية
272.1	29.6	430.1-	54.7-	260.2-	236.0-	الأردن
7,885.6-	2,369.0-	550.0	5,628.3-	6,374.3-	2,593.3-	الإمارات
1,731.6	20.5-	638.0	6.4-	193.4	1,501.1	البحرين
0.1-	4.6	2.0-	24.0-	31.0-	29.0-	تونس
...	الجزائر
6.2-	11.7	27.2-	20.9-	34.2-	2.4-	جيبوتي
...	السعودية
314.2	129.7	603.4	608.4	727.5	89.3	السودان
191.0-	195.0-	153.0	95.0-	138.6	11.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	291.3	733.6	543.6	418.7-	260.1	عمان
...	قطر
387.9-	867.4	826.8	1,684.4-	641.2	5,035.9-	الكويت
2,400.0	3,385.0	3,419.0	3,279.0	2,386.0	3,739.0	لبنان
891.9-	548.3-	544.9	874.3	231.2-	291.3	ليبيا
583.6	1,558.1-	722.0-	1,802.8-	58.5-	385.8-	مصر
200.0	341.4	160.2	175.0	226.0	393.0	المغرب
0.0	0.0	0.0	50.9	0.0	0.0	موريتانيا
229.3	26.6	158.9	59.6	101.9-	90.2	اليمن
الميزان الكلي **						
36,714.0	5,886.2-	11,129.6-	15,306.4	5,909.7-	7,263.6-	مجموع الدول العربية
1,111.9	925.8	179.8	703.9	122.8	279.8	الأردن
2,834.6	1,530.4	751.5	326.8	621.0	757.4	الإمارات
200.0	25.5	16.8-	102.7	6.4-	168.9	البحرين
242.4-	689.6	187.0-	337.0	396.0	80.0	تونس
7,570.0	2,380.0-	1,530.0-	1,160.0	2,080.0-	6,330.0-	الجزائر
20.1-	8.5	8.0-	12.0-	34.2-	10.0-	جيبوتي
12,059.0	8,897.2-	7,760.0-	8,009.9	8,390.9-	2,839.8-	السعودية
124.8	111.5	25.1	36.2-	37.5	63.1	السودان
541.0	259.0	434.0	449.0	983.9	840.6	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	171.6-	1,516.2-	689.3	80.6-	494.1-	عمان
1,880.4	2,457.7	48.1-	487.6-	524.2-	836.8-	قطر
2,265.4	926.5	200.1	56.0-	86.8-	57.0-	الكويت
701.0	266.0	488.0-	420.0	786.0	256.0	لبنان
6,034.1	525.1	410.8-	1,851.8	1,460.2	1,989.1	ليبيا
1,306.6-	4,027.4-	535.4-	1,192.3	998.3	409.9	مصر
745.0-	1,638.6	247.4	553.0	292.0	982.0-	المغرب
23.1-	43.1-	11.7-	13.8-	11.6-	6.1-	موريتانيا
1,240.6	268.9	455.5-	116.4	392.7-	552.6-	اليمن

* تقديرات وأرقام أولية .

** يعكس الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل احتساب التمويل الاستثنائي.

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1995-2000 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستانبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

ملحق (2/10) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2000-1995)

(نسب مئوية)

* 2000	1999	1998	1997	1996	1995	
14.0	5.1	1.3-	7.2	7.7	4.4	مجموع الدول العربية
26.1-	18.1-	20.1-	24.8-	28.5-	22.5-	الأردن
19.2	8.7	2.6	12.3	14.1	10.6	الإمارات
16.9	10.1	0.5-	9.5	10.9	10.7	البحرين
11.6-	10.8-	10.7-	10.3-	9.0-	11.0-	تونس
22.9	7.0	3.2	11.9	8.8	0.4	الجزائر
35.3-	34.7-	35.2-	32.3-	33.2-	34.5-	جيبوتي
30.9	17.4	8.7	23.4	24.9	19.0	السعودية
3.4	4.1-	9.0-	7.8-	8.7-	5.3-	السودان
7.6	1.3	1.1-	2.7	1.9-	0.7-	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	15.5	2.3-	15.4	17.1	12.2	عمان
38.7	40.7	19.1	7.6	13.8	6.5	قطر
33.7	18.7	7.5	21.9	22.5	21.0	الكويت
33.8-	30.8-	36.2-	42.2-	45.6-	51.6-	لبنان
22.0	7.7	1.7	8.0	7.7	9.2	ليبيا
8.5-	11.2-	12.4-	11.4-	12.2-	12.9-	مصر
12.6-	7.3-	6.5-	5.6-	6.0-	7.5-	المغرب
4.8	2.4	1.2	5.4	1.3	12.1	موريتانيا
14.8	4.9	12.6-	1.9-	0.5-	2.9	اليمن

* أرقام أولية .

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/10).

ملحق (3/10) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي
(1995-2000)

(نسب مئوية)

* 2000	1999	1998	1997	1996	1995	
9.4	1.4	4.9-	2.0	2.0	1.4-	مجموع الدول العربية
0.7	5.0	0.3	0.4	3.2-	3.8-	الأردن
17.5	6.3	0.3	10.4	13.0	9.4	الإمارات
2.1	5.2-	12.6-	0.5-	4.3	4.1	البحرين
3.9-	2.3-	3.4-	3.1-	2.4-	4.3-	تونس
16.6	0.0	1.9-	7.2	2.7	5.4-	الجزائر
8.2-	0.6-	0.6-	2.3-	4.0-	3.5-	جيبوتي
9.0	0.3	10.2-	0.2	0.5	4.2-	السعودية
4.0-	3.7-	7.6-	7.8-	10.0-	5.2-	السودان
5.7	1.2	0.4	2.8	0.2	1.7	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	1.2-	20.9-	0.4-	2.2	5.0-	عمان
19.2	17.8	4.4-	14.9-	13.8-	26.5-	قطر
39.4	17.0	8.7	26.6	22.9	18.9	الكويت
13.3-	21.0-	26.6-	32.8-	35.3-	42.9-	لبنان
19.2	5.1	1.4-	5.5	4.5	6.6	ليبييا
0.8-	1.7-	2.9-	0.5-	0.1-	0.5-	مصر
4.4-	0.8-	0.4-	0.3-	0.1	3.6-	المغرب
1.7	1.1	0.1-	0.5-	5.8-	0.3	موريتانيا
13.1	10.6	2.4-	0.3	1.9	3.6	اليمن

* أرقام أولية

ملاحظة : حسب نسبة إجمالي الميزان الجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي بدون الصومال والعراق.

المصدر: الملحقان (2/2) و (1/10).

ملحق (4/10) : الاحتياطات الرسمية للدول العربية*
(2000-1995)

(مليون دولار)

* 2000	1999	1998	1997	1996	1995	
102672.7	85984.2	79832.7	81564.1	73083.0	59099.3	مجموع الدول العربية
2762.6	1990.8	1169.5	1693.3	698.0	428.3	الأردن
13522.7	10675.1	9077.1	8372.3	8055.5	7470.9	الإمارات
1569.1	1371.0	1349.2	1362.2	1264.7	1273.7	البحرين
1862.9	2261.5	1850.1	1978.1	1965.8	1624.6	تونس
12024.0	4543.0	6846.0	8047.0	4235.0	2005.0	الجزائر
67.8	70.6	66.5	66.6	77.0	72.2	جيبوتي
19586.0	16997.0	14220.0	14876.0	14321.0	8622.0	السعودية
234.3	174.2	90.6	81.6	106.8	163.4	السودان
2630.0	2110.0	1860.0	1624.0	1709.0	1343.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
2379.9	2767.5	1064.3	1548.7	1389.2	1137.0	عمان
1187.0	1277.5	1445.6	845.5	667.7	727.6	قطر
7082.4	4823.7	3947.1	3451.8	3515.1	3560.9	الكويت
5943.6	7775.6	6556.3	5976.3	5931.9	4533.2	لبنان
10708.0	7280.0	6574.0	7572.0	6794.0	5640.0	ليبيا
13104.9	14480.5	18113.5	18667.0	17400.0	16192.0	مصر
4823.2	5689.0	4435.0	3993.0	3794.0	3601.0	المغرب
284.0	224.3	202.9	200.8	141.2	85.5	موريتانيا
2900.4	1472.9	965.1	1207.9	1017.1	619.0	اليمن

* باستثناء الذهب

ملاحظة : الإجمالي لا يشمل العراق والصومال للفترة كلها .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

ملحق (5/10) : تغطية الاحتياطات الرسمية للدول العربية للواردات بالأشهر
(2000-1995)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	
8.5	7.5	6.6	6.8	6.2	5.2	مجموع الدول العربية
8.0	7.1	4.0	5.4	2.1	1.6	الأردن
5.0	4.0	3.3	2.9	3.2	3.2	الإمارات
4.3	4.7	4.9	4.3	3.8	4.4	البحرين
2.8	3.4	2.8	3.2	3.2	2.6	تونس
15.2	6.0	9.6	11.9	5.6	2.4	الجزائر
3.0	3.4	3.3	3.9	4.6	4.2	جيبوتي
8.5	7.9	6.2	6.8	6.8	4.0	السعودية
2.1	1.7	0.6	0.7	1.0	1.8	السودان
8.8	7.1	6.7	5.4	4.6	4.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
...	6.9	2.2	3.6	3.5	3.1	عمان
4.7	6.8	5.6	3.4	3.1	2.9	قطر
12.4	8.6	6.1	5.3	5.3	5.9	الكويت
11.4	16.1	12.0	10.4	10.2	8.1	لبنان
30.5	18.7	13.4	12.8	11.6	11.1	ليبيا
10.2	11.5	14.9	15.8	15.9	15.6	مصر
5.1	6.9	5.6	5.4	5.0	4.6	المغرب
9.0	7.8	6.8	6.8	3.6	2.8	موريتانيا
12.3	8.3	5.1	6.0	5.3	4.1	اليمن

المصدر: الملحقان (1/10) و(4/10).

ملحق (6/10) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة
(1995-2000)

(مليون دولار أمريكي)

*2000	1999	1998	1997	1996	1995	
143,828.3	151,201.8	154,066.9	148,277.4	158,045.9	159,138.7	الدول العربية المقترضة
6,753.1	7,304.5	7,056.0	6,451.6	6,651.8	6,299.0	الأردن
11,568.0	12,393.0	11,119.0	11,366.0	11,408.0	10,923.0	تونس
25,000.0	28,015.0	30,665.0	30,890.0	33,421.0	32,781.0	الجزائر
400.0	369.0	338.7	316.6	284.3	265.3	جيبوتي
15,938.0	16,132.0	16,843.0	16,326.0	16,972.0	17,603.0	السودان
21,272.0	22,369.0	22,435.0	20,865.0	21,420.0	21,318.0	سورية
2,555.0	2,606.0	2,635.0	2,561.0	2,643.0	2,678.0	الصومال
3,555.0	3,603.0	3,629.0	3,602.0	3,415.0	3,181.0	عمان
6,870.8	5,431.2	4,069.8	2,402.2	1,883.8	1,332.4	لبنان
27,109.0	28,761.0	29,812.0	28,179.0	30,055.0	31,776.0	مصر
16,372.1	17,548.0	19,324.0	19,096.0	21,168.0	22,445.0	المغرب
1,500.0	1,533.0	1,564.0	2,366.0	2,362.0	2,320.0	موريتانيا
4,935.3	5,137.1	4,576.3	3,856.0	6,362.0	6,217.0	اليمن

* بيانات تقديرية.

المصدر : 1- إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/10) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2000-1995)

(في المائة)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	
49.9	56.2	59.2	59.4	66.1	73.3	الدول العربية المقترضة
81.1	90.6	88.8	88.2	94.8	93.6	الأردن
59.5	62.2	55.8	59.9	58.3	60.5	تونس
46.5	58.3	64.8	64.6	71.4	79.5	الجزائر
72.9	70.2	66.1	63.3	58.6	54.1	جيبوتي
124.2	139.5	133.9	153.5	204.8	184.3	السودان
118.7	133.0	139.8	125.6	121.8	128.3	سورية
2,109.2	2,151.3	2,175.2	2,114.1	2,181.8	2,210.7	الصومال
18.0	23.1	25.8	22.7	22.4	23.0	عمان
41.7	32.9	25.2	16.2	14.5	12.0	لبنان
27.8	32.3	36.1	37.3	44.7	52.6	مصر
49.8	50.1	54.2	57.1	57.8	68.0	المغرب
152.1	160.5	159.5	221.2	218.6	219.7	موريتانيا
57.8	70.6	73.2	56.1	110.7	121.6	اليمن

المصدر : الملحقان (6/10) و (2/2).

ملحق (8/10) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة
(2000-1995)

(مليون دولار أمريكي)

*2000	1999	1998	1997	1996	1995	
13,758.8	12,868.0	12,376.0	12,191.1	12,688.6	12,481.8	الدول العربية المقترضة
530.0	498.0	509.0	527.3	574.0	499.0	الأردن
1,855.0	1,518.0	1,525.0	1,497.0	1,566.0	1,568.0	تونس
5,059.0	4,885.0	4,587.0	3,965.0	3,949.0	3,943.0	الجزائر
14.2	15.2	16.5	9.7	12.8	13.5	جيبوتي
207.0	13.0	3.0	0.0	0.0	17.0	السودان
1,129.0	206.0	174.0	425.0	125.0	154.0	سورية
51.0	0.0	0.0	0.0	3.0	0.0	الصومال
297.0	711.0	567.0	429.0	720.0	466.0	عمان
484.5	363.5	261.8	606.1	140.8	189.3	لبنان
1,618.0	1,468.0	1,521.0	1,366.0	1,938.0	2,015.0	مصر
2,196.4	2,959.0	3,004.0	3,155.0	3,475.0	3,425.0	المغرب
100.0	94.0	96.0	125.0	106.0	102.0	موريتانيا
217.7	137.3	111.7	86.0	79.0	90.0	اليمن

* بيانات تقديرية .

المصدر : مصدر الملحق (6/10).

ملحق (9/10) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات
(2000-1995)

(في المائة)

*2000	1999	1998	1997	1996	1995	
15.6	17.7	19.1	15.8	16.8	18.1	الدول العربية المقترضة
15.0	14.1	14.4	14.8	15.7	14.4	الأردن
21.6	17.3	17.9	18.2	19.2	19.6	تونس
24.7	34.6	38.0	24.9	26.4	32.6	الجزائر
7.5	8.3	8.8	5.4	7.3	7.6	جيبوتي
11.4	1.5	0.5	0.0	0.0	2.5	السودان
16.3	3.5	3.4	7.0	1.9	2.5	سورية
28.7	0.0	0.0	0.0	1.6	0.0	الصومال
2.7	9.6	9.7	5.3	9.5	7.2	عمان
19.1	16.9	13.1	31.8	7.6	11.7	لبنان
8.6	8.9	10.4	8.0	12.3	13.7	مصر
23.1	30.1	30.7	27.6	29.7	30.0	المغرب
23.0	21.9	20.6	28.2	20.2	20.0	موريتانيا
5.3	5.5	6.4	2.3	2.2	2.8	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (6/10).

ملحق (10/10) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2000

اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر (3)	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	عمان	العراق	سورية	السودان	السعودية	جيبوتي	الجزائر	تونس	البحرين	الإمارات	الأردن	
-	-	-	-	*	-	-	*	*	*	*	-	*	*	-	-	*	*	*	أ - ترتيبات أسعار الصرف 1- ربط سعر الصرف - بالدولار الأمريكي - سلة حقوق السحب الخاصة - سلة خاصة من العملات (غير معلنة)
*	*	-	*	-	*	-	-	-	-	-	*	-	-	*	*	-	-	-	2- تعويم سعر الصرف - تعويم مدار - موجه- - تعويم حر - مستقل-
*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	3- هيكل سعر الصرف - موحد بالنسبة للواردات والصادرات - موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية
*	-	*	*	-	*	*	*	*	-	-	-	*	-	-	*	*	*	*	ب - سوق صرف للنقد الأجنبي
*	-	*	*	-	-	*	*	-	-	-	-	*	-	-	*	*	*	*	ج - نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)
نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	د - قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي - المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية (1)
لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	ج - المادة الرابعة عشر - استمرار تطبيق قيود على المدفوعات الجارية (2)

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.

- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.

1- تنص المادة الثامنة - القسم الثاني- من إتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية. وينص - القسم الثالث- من المادة ذاتها على عدم الدخول في إتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف. كما ينص - القسم الرابع- على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

2- تنص المادة الرابعة عشر من إتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكان استمرار الدولة العضو خلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق وأن تعد لها كي تتسجم مع الظروف المتغيرة.

3- تطبق الدولة في الواقع تحرير المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية والتحويلات سواء جزئياً أو كلياً، غير أن الدولة لم تقبل رسمياً أحكام المادة الثامنة من إتفاقية صندوق النقد الدولي.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2001، وكتاب نظم الصرف والقيود على الصرف عام 2000، صندوق النقد الدولي.

**ملحق (11/10) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار (متوسط الفترة)
(2000-1992)**

العملة الوطنية	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	متوسط التغير في قيمة العملة خلال 2000-99 %	متوسط التغير السنوي في قيمة العملة للفترة 2000-95 %
الأردن	دينار	0.6797	0.6929	0.6988	0.7008	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.00	0.23-
الإمارات	درهم	3.6710	3.6710	3.6710	3.6710	3.6711	3.6725	3.6725	3.6725	0.00	0.01-
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.00	0.00
تونس	دينار	0.8844	1.0037	1.0116	0.9458	1.1059	1.1387	1.1862	1.3707	15.55-	7.15-
الجزائر	دينار	21.8360	23.3450	35.0590	47.6630	54.7490	58.7390	66.5740	75.2600	13.05-	8.73-
جيبوتي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	0.00	0.00
السعودية	ريال	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	0.00	0.00
السودان	دينار	6.9444	15.3846	28.9610	58.0870	125.0790	200.8020	252.5500	257.1200	1.81-	25.73-
سورية ⁽¹⁾	ليرة	28.2600	30.0600	33.0000	34.3600	39.2689	44.8792	48.8304	49.0500	0.45-	6.87-
الصومال	شلن
العراق	دينار	0.3109	0.3109	0.3109	0.3109	0.3109	0.3109	0.3109	0.3109	0.00	0.00
عمان	ريال	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.00	0.00
قطر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	0.00	0.00
الكويت	دينار	0.2933	0.3013	0.2976	0.2985	0.2994	0.3048	0.3044	0.3068	0.78-	0.55-
لبنان	ليرة	1,713.0748	1,741.4000	1,680.1000	1,621.4000	1,571.4000	1,539.5000	1,516.1000	1,507.8000	0.02	1.47
ليبيا	دينار	0.2985	0.3224	0.3596	0.3532	0.3891	0.3785	0.4616	0.5081	10.07-	7.02-
مصر	جنيه	3.3320	3.3530	3.3850	3.3920	3.3910	3.3880	3.3950	3.4720	2.27-	0.47-
المغرب	درهم	8.5380	9.2990	9.2030	8.5400	9.5270	9.6040	9.8040	10.6260	8.38-	4.28-
موريتانيا	اوقية	87.0270	120.8060	123.5750	129.7680	137.2220	151.8530	209.5140	238.9230	14.04-	11.49-
اليمن	ريال	28.5000	39.5400	55.2400	100.0000	128.0000	128.0000	155.7180	161.7180	3.85-	9.17-

(1) سعر صرف الدولار في السوق المجاورة .

(2) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات الدولار مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: أستيبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد الدولي .

**ملحق (12/10) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة)
(2000-1992)**

متوسط التغير السنوي في قيمة العملة (2) للفترة 2000-95 %	متوسط التغير في قيمة العملة خلال 2000-99 %	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	العملة الوطنية	
2.60	3.55	0.9350	0.9694	0.9617	0.9756	1.0293	1.0631	1.0004	0.9675	0.9573	دينار	الأردن
2.83	3.55	4.8431	5.0212	4.9817	5.0517	5.3296	5.5689	5.2555	5.1257	5.1704	درهم	الإمارات
2.84	3.55	0.4958	0.5141	0.5100	0.5174	0.5459	0.5704	0.5383	0.5250	0.5296	دينار	البحرين
4.51-	11.45-	1.8076	1.6218	1.5446	1.5218	1.4132	1.4348	1.4482	1.4014	1.2456	دينار	تونس
6.14-	9.04-	99.2483	91.0227	79.6785	79.4097	79.4846	72.3043	50.1918	32.5956	30.7549	دينار	الجزائر
2.84	3.55	234.3677	242.9874	241.0757	244.5590	258.0154	269.6010	254.4324	248.1444	250.3113	فرنك	جيبوتي
2.84	3.55	4.9387	5.1203	5.0800	5.1534	5.4370	5.6811	5.3615	5.2290	5.2746	ريال	السعودية
23.62-	1.80	339.0742	345.2967	272.3847	216.8350	181.5897	88.1174	41.4617	21.4809	9.7809	دينار	السودان
4.23-	3.11	64.6842	66.7629	66.8340	61.7576	57.0106	52.1238	47.2441	41.9715	39.8028	ليرة	سورية (1)
...	شلن	الصومال
2.84	3.55	0.4099	0.4250	0.4217	0.4278	0.4513	0.4716	0.4450	0.4340	0.4378	دينار	العراق
2.84	3.55	0.5071	0.5257	0.5216	0.5291	0.5582	0.5833	0.5505	0.5369	0.5415	ريال	عمان
2.84	3.55	4.8002	4.9768	4.9376	5.0089	5.2846	5.5218	5.2112	5.0824	5.1268	ريال	قطر
2.28	2.81	0.4045	0.4162	0.4134	0.4174	0.4347	0.4528	0.4261	0.4207	0.4131	دينار	الكويت
4.35	3.57	1,987.9995	2,061.5258	2,056.5654	2,118.4808	2,281.3589	2,459.6481	2,405.2971	2,431.4437	2,412.7815	ليرة	لبنان
4.37-	6.16-	0.6701	0.6312	0.5134	0.5354	0.5300	0.5358	0.5148	0.4502	0.4204	دينار	ليبييا
1.12	4.52-	4.8661	4.6555	4.5958	4.6622	4.9216	5.1441	4.8487	4.6822	4.6906	جنيه	مصر
1.56-	4.54-	14.0129	13.4044	13.0277	13.1099	12.6539	12.9551	13.1754	12.9838	12.0254	درهم	المغرب
8.98-	9.99-	315.0771	286.4561	255.6647	208.9624	199.2189	196.8568	176.9148	168.6763	122.5732	اوقية	موريتانيا
6.59-	0.17-	213.2639	212.9040	184.3218	176.1387	185.8304	151.6990	79.0838	55.2080	40.1408	ريال	اليمن

(1) مفومة وفقاً لأسعار صرف الدولار مقابل الليرة في السوق المجاورة .

(2) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات حقوق السحب الخاصة مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: أستاذان التقرير الاقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد الدولي .